بحث بعنوان

"مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"

الباحث

اسلام طاهر امام

مدرس مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

2024

الملخص باللغة العربية

عنوان البحث: "مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"

يواجه العالم اليوم العديد من التغيرات الشديدة في المناخ، وازدياد معدلات التلوث البيئي، والمخاطر البيئية التي تهدد صحة وسلامة البشر، نتيجة إهمال البعد البيئي في التنمية، وأصبحت الطبيعة هي المتضرر منها، وحرمان الأجيال القادمة من التمتع بمواردها، وهدفت الدراسة إلى "تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، وتضمنت مفاهيم أبرزها مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، وتنتمي لنمط الدراسات الوصفية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للخبراء الأكاديميين والميدانيين بمجال البيئة وعددهم (٩١) مفردة، وأسفرت النتائج نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية كلاً من البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتكنولوجي والقيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، والتي ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية، وخلصت إلى توصيات أبرزها زيادة التمويل المقدم من الحكومة للخطط والبرامج المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية:

(المقومات – الجمعيات الأهلية – الاقتصاد الأخضر – الاستدامة البيئية – المجتمعات المحلية)

Summary

Research title: "Obstacles to the Civic Associations Practicing the Green Economy in Achieving Environmental Sustainability in Local Communities"

Today, the world faces many severe changes in climate, increasing rates of environmental pollution, and environmental risks that threaten human health and safety, as a result of neglecting the environmental dimension in development. Nature has become the one affected by it, and future generations are deprived of enjoying its resources. The study aimed to "identify the elements for strengthening The practice of civil society associations of the green economy in achieving environmental sustainability in local communities." It included concepts, most notably the concept of the green economy and environmental sustainability, and belongs to the style of descriptive studies, and relied on the social survey approach with a sample of (91) academic and field experts in the field of the environment. The results resulted in a high approval rate for The elements for strengthening the practice of civil society associations include the economic, social, environmental, technological and value dimensions of the green economy in achieving environmental sustainability in local communities, which will positively affect their practice of the green economy in achieving environmental sustainability, and it concluded with recommendations, most notably increasing the funding provided by the government for plans and programs related to the economy. the green.

key words:

(Ingredients - Civic Associations - Green Economy - Environmental Sustainability - Local Communities)

تمهيد:

لقد تنامي الوعي لدى جميع الدول بالقضايا البيئية وارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذا فضمان الاستدامة البيئية أصبح أهم الأهداف الإنمائية التي تسعى إليها الدول، باعتبارها مطلب أساسي لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي.

وتقوم الاستدامة البيئية على فكرة الاستدامة وعلاقتها بالحق البيئي في عمليات التنمية بمجالاتها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا سبيل إلى استمرار التنمية واستقرارها للأجيال الحالية والقادمة؛ إلا من خلال إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المطبقة في المجال البيئي، ومحاولة بناء قاعدة جديدة تعمل على تحقيق التوازن في المحيط البيئي، والقدرة على الاستثمار في عملية إنتاج الموارد؛ والتي تحقق بدورها العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال، وهذا يمثل الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف "رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠" التي تتطلب وفرة واستدامة الموارد سواء كانت موارد بشرية أو مادية واستثمارها أفضل استثمار ممكن، والمحافظة على استدامتها من أجل الاستمرار في دفع عجلة التنمية واستكمال صنع هذا البناء؛ وصيانة حقوق الأجيال القادمة من تلك الموارد.

ونظرًا لأهمية البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها؛ كان لزامًا التدخل بمجموعة من السياسات الجديدة، وتبني العديد من الاستراتيجيات التي تعمل على النهوض والارتقاء بالوسط البيئي من أجل تحقيق تنمية شاملة مستديمة.

ويعتبر الاقتصاد الأخضر من أبرز الاستراتيجيات التي توجهت إليها العديد من الدول والمجتمعات من أجل التغلب على القصور في الاستراتيجيات التنموية التقليدية التي نحت البعد البيئي جانبًا في اهتماماتها وأنشطتها؛ وما أحدثته من تأثيرات سلبية على البيئة والمجتمعات على حد سواء، حيث يحقق العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويهدف إلى القضاء على الفقر.

كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس عبئًا على كاهل وعاتق الدولة وحدها، فمنظمات المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات الأهلية لها دور هام تقوم به، من منطلق كونها أجهزة خدمية لطريقة تنظيم المجتمع في مساعدة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودورها فاعل في القيام بتلك الجهود والأعباء، فهي مُسانداً للدولة ومُكملاً لها ولجهودها دائمًا.

ولا شك أنها دائمًا ما تحتاج إلى العديد من المقومات لتدعيم قيامها بتلك الجهود، لذلك تأتي هذه الدراسة لمحاولة تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، باعتبارها شريك أساسي من شركاء تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة البحث:

ينظر العالم اليوم إلى التنمية المستدامة باعتبارها محوراً أساسيًا لمستقبل البشرية، وتعد الطريقة الأكثر نفعًا في مواجهة مشكلات التنمية التقليدية، والتي سبق تجربتها في كثير من المجتمعات ولم تؤتي ثمارها، ونتج عنها الكثير من المشكلات البيئية التي جلبت المخاطر والأضرار للبيئة، حيث تستهدف تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق احتياجات وطموحات الجيل الحالي من البشر، وتحسين نوعية حياتهم دون الجور على حقوق الأجيال القادمة مستقبلًا في التمتع بثمار التنمية بأنواعها، ومن تجنب التعرض للملوثات

الطبيعية المختلفة، والحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة من خلال مراعاة البعد البيئي في عمليات التنمية (ناجي، ٢٠١٥، ٢٣٦).

وهذا ما أشارت إليه **دراسة (moldan, Janoušková, Hák, 2012)** التي هدفت إلى التعرف على كيفية فهم وقياس الاستدامة البيئية وتحديد مؤشراتها وأهدافها، حيث أكدت على أن التنمية المستدامة تساهم بقدر كبير في معالجة مشكلات التنمية التقليدية.

فالاستدامة في فكر وقيم التنمية المستدامة هي نموذج للتفكير في المستقبل تتداخل فيه كافة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فلا تكون منفصلة عن بعضها وفي إطار من التوازن؛ سعيًا لتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص الحياة الجديدة لبني البشر (UNEP, 2011) واقترن مفهوم التنمية المستدامة دومًا بمفهوم حماية البيئة (خليل، ٢٠١٧، ٢٧٩) .

وفي ظل ما يمر به العالم اليوم من تغيرات شديدة في المناخ، وازدياد معدلات التلوث البيئي، والمخاطر البيئية التي باتت تهدد صحة وسلامة البشر والمجتمعات، نتيجة عدم مراعاة البعد البيئي في التنمية، وإعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي والاجتماعي فقط، نتج هذا الخلل وعدم التوازن، وأصبحت الطبيعة هي المتضرر من وراء كل ذلك، وحرمان الأجيال القادمة من التمتع بمواردها، لذا أصبح من الضروري العمل على تحقيق التوازن في عمليات التنمية من خلال مراعاة البعد البيئي فيها، وتحقيق الاستدامة البيئية.

وأكدت على ذلك **دراسة (Emas, 2015)** بأن مفهوم الاستدامة البيئية يهتم بعملية دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية، ولهذه التنمية أبعاد ثلاثة: النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والحماية البيئية.

والاستدامة البيئية كبعد من أبعاد التنمية المستدامة تستهدف تحقيق معدلات التنمية في الموارد المتاحة بما يتجاوز معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلى توفير احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد والمحافظة على التوازن البيئي، وتوفير الآليات العادلة للرعاية الاجتماعية للسكان الحاليين دون إغفال الأوضاع المستقبلية وتوازنها للأجيال القادمة التي ستعيش فيها (حسن، ٢٠٠٧، ١٩).

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن ارتباطًا بالبيئة ومشكلاتها والتغيرات التي تطرأ عليها وأساليب التعامل معها، والأضرار التي تلحق بها نتيجة الاستغلال الجائر من قبل الإنسان لمواردها الطبيعية، وإلى أي حد ينعكس هذا على حياة الإنسان والمجتمع (توفيق، ١٩٨٨، ١).

وتهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بالإنسان وبيئته في آن واحد لإيجاد أنسب أشكال التوازن بين الإنسان في مختلف صوره كفرد وكعضو في جماعة وكمواطن يعيش في المجتمع وبين بيئته التي يعيش فيها، ويمكنها تنمية الوعي البيئي بين أفراد وجماعات المجتمع، وتعمل على إكساب الإنسان الاتجاهات البيئية، والمهارات الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والمحافظة عليها، وتعميق قيم المشاركة البيئية لدى الإنسان والسعي لتحقيق الأهداف المحلية والعالمية المرتبطة بتحقيق الاستدامة البيئية (مرعي وحبيب، ١٩٩٧، ٥٢).

وتسعى أيضًا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية، وتتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على إكسابهم فهم أساسي للبيئة المحيطة والمشكلات المرتبطة بها، وتكوين الوعي البيئي لديهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات والاتجاهات والخبرات التي تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية، واكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية للاهتمام بالبيئة، ومساعدتهم على اكتساب القدرة على تقييم البرامج والمشروعات البيئية في ضوء العوامل الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية (مرعي والرشيدي، ١٩٩٩، ١٧٤).

وتعد الأهداف السابقة للمهنة دعامة أساسية لتحقيق الاستدامة البيئية، وأكدت على ذلك **دراسة (خليل، ٢٠١٧)** التي هدفت إلى التعرف على دور التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية في نشر ثقافة الاستدامة البيئية ين طلاب الخدمة الاجتماعية، وتوصلت إلى أن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب ساعدتهم في أن يكونوا أكثر وعيًا بالمشكلات البيئية المحيطة بهم، وتكونت لديهم عادات بيئية أفضل تجاه البيئة بعد المشاركة في الأنشطة التعليمية، واكتسبوا قيم المحافظة على البيئة، وغرست فيهم ثقافة الاستدامة البيئية.

وأكدت على **ذلك دراسة (Schmitz, 2012)** التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والاستدامة البيئية، والآثار المترتبة على الممارسة متعددة التخصصات، إلى أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تربط بين التخصصات والمجتمعات، فهي ذات وضع فريد يوفر القيادة في مجال الدراسات البيئية بتركيزها على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وبناء المجتمع، ويخلق قاعدة قوية يمكن من خلالها الانخراط في عمليات تعاونية إبداعية تفاعلية مطلوبة للممارسات البيئية.

وفي إطار سعي المجتمعات المحلية إلى الحفاظ على البيئة أنشأت جمعيات ومنظمات ومؤسسات غير حكومية لها أهدافها البيئية، وتمارس مهنة الخدمة الاجتماعية فيها بشكل أساسي وأولي، وباعتبار هذه المنظمات أجهزة أولية لطريقة تنظيم المجتمع فلابد من الاهتمام بقضاياها وما تقدمه من خدمات بالمجتمعات المحلية.

وتعد القضايا البيئية قضايا مجتمعية بالأساس حيث إنها لا ترتبط بفرد أو جماعة بعينها؛ وإنما تخص المجتمعات المحلية ككل، وطريقة تنظيم المجتمع كطريقة أساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية منوطة بالاهتمام بقضايا المجتمعات المحلية، لذا يجب أن يكون لها دور فاعل في تحقيق الاستدامة البيئية.

وتهدف طريقة تنظيم المجتمع بصفة أساسية إلى إحداث التوازن والموائمة بين الموارد الموجودة بالمجتمع سواء كانت موارد مادية أو بشرية والاحتياجات المطلوبة من أجل إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب بالمجتمعات المحلية والنهوض بها وتحسين أوضاعها (قاسم، ٢٠٠٤، ٣٤).

ومن المسلم به أن طريقة تنظيم المجتمع لا تمارس أنشطتها إلا من خلال المؤسسات والأجهزة المختلفة (منظمات غير حكومية – جمعيات أهلية – اتحادات نوعية ... إلخ) على كافة المستويات، وذلك لتمكين تلك المنظمات من تقديم خدماتها، وتحقيق أهدافها وتعتبر قضية تحقيق الاستدامة البيئية قضية مهمة في نطاق ممارستها.

وفي إطار ذلك هدفت **دراسة (عبد الرازق، ٢٠١٧)** إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية، وتوصلت إلى أن الجمعيات الأهلية لها دور هام في التوعية بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، وتنمية قيم المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية، وأوصت بضرورة تحديد أدوار ومسئوليات المنظمات في تنفيذ السياسات البيئية، ودعم دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع لتحقيق الاستدامة البيئية.

وتعد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة طرف أساسي في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والاستدامة البيئية بصفة خاصة، وتأتي أهميتها بصفتها قائمة في المجتمع وتنفذ الأنشطة البيئية المختلفة على قدر من الكفاءة التي تساهم في تحقيق الاستدامة بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار هدفت **دراسة (البتيني، ٢٠١٧)** إلى اختبار فاعلية برنامج للتدخل المهني من منظور تنظيم المجتمع لتمكين الجمعيات الأهلية من تحقيق عدالة الخدمات البيئية من المنظور الأيكولوجي، وتوصلت إلى أن الجمعيات الأهلية تساهم بنسبة كبيرة في إيجاد الحلول للمشكلات البيئية في المجتمع المحيط بها،

وأوصت بضرورة مواكبة الجمعيات الأهلية للتغيرات المستجدة المتعلقة بالتغيرات البيئية وكيفية مواجهتها، وتوجيه الانتباه إلى ضرورة إزالة الصور النمطية للتعامل السيئ مع الموارد الطبيعية، ووضع استراتيجيات موجهة لكيفية مواجهة المخاطر البيئية التي تؤثر على العنصر البشري والتكيف معها.

ويواجه العالم اليوم العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل تزايد نسبة الفقراء وتصاعد نسبة البطالة والاستبعاد الاجتماعي والتدهور البيئي، وذلك لأن معظم استراتيجيات التنمية تقوم على تشجيع التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري على حساب الاستنزاف والإتلاف المبالغ فيه لرأس المال الطبيعي، وقد تسببت هذه النماذج في إنتاج أزمات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي يجمعها قاسم مشترك ألا وهو التوظيف غير السليم للموارد الطبيعية والبشرية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ١٣).

ولما كانت نماذج التنمية الحالية تعزز الاستهلاك، وفشلت في القضاء على الفقر، وتؤدى الى سوء استثمار الموارد الطبيعية، الأمر الذي يتطلب منا البحث عن نموذج تنموي جديد يصلح للدول المتقدمة والنامية على السواء، نموذج يعيد تعريف الرفاهية الاجتماعية ويستند إلى التضامن والتنمية المستدامة، ويقوم على مبادئ المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية واحترام الطبيعة وتوجيه عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة على جميع المستويات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ٧).

وفي إطار إعادة التفكير في سياسات وبرامج التنمية الحالية، والبحث عن سبل أخرى للتغلب على الأزمات لتحقيق التنمية المحققة للعدالة والمساواة والاستدامة في الموارد والعائد أو المردود الإيجابي منها، تولدت فكرة جديدة ترتبط بالتنمية المستدامة، بمثابة نموذج تنموي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه على حساب التفاوت الاجتماعي وتنامي المخاطر البيئية (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ١).

ويطلق عليها "الاقتصاد الأخضر"، حيث تفرض نفسها بقوة تحقيقًا للتوازن بين التدبير المستدام للثروات الطبيعية وخلق وظائف خضراء جديدة تعمل على إنتاج الثروات بشكل مستدام (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ص ١٣).

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية، ويحاول أن يقدم حلولاً للمشكلات من خلال توفير فرص العمل، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، وتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال (سليم، ٢٠١٧، ٢).

وفي هذا السياق أشارت **دراسة (Heshmati, 2014)** إلى أن التدهور البيئي السريع والتدهور المناخي الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد إلى سياسات جديدة مثل: السياسات الاقتصادية الخضراء، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى استعادة الوئام بين الإنسان والبيئة، كما أكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج تنموي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة والطاقة وتحسين الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الحكم الرشيد والتكنولوجيا والتعلم، وأن إيديولوجية الاقتصاد الأخضر تركز على العلاقة العادلة بين الاقتصاد والبيئة.

وهناك العديد من الفوائد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر فهو يمنح فرصًا متميزة من الوظائف الخضراء وخاصة في قطاعات الزراعة والنقل مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتأهيل وحماية النظام البيئي وإدارة النفايات وإعادة استخدام القمامة.. الخ؛ وبالتالي فهو يقدم حلولاً للتخفيف من البطالة وخاصة داخل الدول النامية التي تشهد نمواً متسارعًا لفئة الشباب (البرغوثي، ٢٠١٣، ١٥).

كما أشارت **دراسة (سليم، ٢٠١٧)** إلى ان الاقتصاد الأخضر يساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية وإيصالها مباشرة للفقراء، ويحقق عدالة توزيعها من خلال الاهتمام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا السياق أكدت **دراسة (Alkon, 2008)** على أن الاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية والبيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك من خلال تحقيق الاستدامة في استهلاك الموارد على المستوى المحلى وزيادة وصول الفقراء إلى الغذاء الصحي، وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر يمثل رؤية جديدة تجمع بين السلامة البيئية مع التوزيع العادل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمام الفقراء.

وأكدت كذلك **دراسة (Bina, 2013)** على أن العالم يمر بالعديد من الأزمات منها تراجع الاقتصاد العالمي وتزايد معدلات البطالة وعدم المساواة في الدخل، مما جعل المنظمات الدولية تركز على نموذج الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول لهذه الأزمات، وتم اختيار الاقتصاد الأخضر ليكون أحد الموضوعين الرئيسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أساس أنه يعتبر محرك للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وأكدت الدراسة على أننا بحاجة إلى مفهوم مختلف للتقدم الاجتماعي والاقتصادي استنادًا إلى فهم جديد للعلاقة بين الإنسان والبيئة.

وتعتبر الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة شريك أساسي في تحقيق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بصفتها نسق هام في المجتمع، وفي هذا السياق أشارت **دراسة (الأسكوا، ٢٠١١)** التي جاءت بعنوان "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، إلى ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني من خلال بناء الشراكة وتسريع التكامل الإقليمي والارتقاء بالتعليم الوطني وتطوير أنظمة البحث والتطوير وتحسين التدريب المهني لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأكدت الدراسة على أهمية دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية، وأشارت الدراسة إلى أهمية تحديد عوامل الانتقال في الاقتصاد الأخضر التي من شأنها إن توفر المنافع لجميع فئات وشرائح المجتمع وضرورة تطوير الأنشطة الاقتصادية وفقًا للظروف الوطنية.

ويتفق الاقتصاد الأخضر مع القاعدة المعرفية والقيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة من حيث الأهداف والمبادئ والأدوات، حيث يهدف كلاهما إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتحقيق التوازن والموائمة بين الموارد المتاحة بالبيئة سواء كانت موارد مادية أو بشرية وبين الاحتياجات المجتمعية، وهذا الارتباط الوثيق يجعل مساهمة طريقة تنظيم المجتمع متجلية في تحقيق هذه الأهداف.

وأكدت على ذلك **دراسة (Musvoto, 2015)** بأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم على دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية البيئية، ويقدم حلولاً للمشكلات الحالية، ويهدف إلى إنشاء اقتصاد أكثر شمولاً وأكثر عدالة من خلال توفير الوظائف الخضراء وكفاءة استخدام الموارد حماية التنوع البيولوجي وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية والديمقراطية والمشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال.

ومن منطلق أن الجهود التنموية جهود مؤسسية وتشاركية بالأساس، تقوم على رؤية واضحة وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع (المنظمات غير الحكومية – الجمعيات الأهلية) وحتمية مشاركة جميع التخصصات والتي منها الخدمة الاجتماعية، باعتبار أن الاقتصاد الأخضر يمثل ممارسات تنموية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

لذا يعتبر تبني الجمعيات الأهلية ممارسات الاقتصاد الأخضر خطوة مهمة لتحقيق الاستدامة البيئية التي تساهم بدورها في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، لذا فطريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساعد الجمعيات الأهلية على إيجاد الآليات المناسبة لتبني الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية التي تخدمها.

ومن خلال ما سبق وفي حدود ما اطلع عليه الدارس من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر تبين أن الاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية والبيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك من خلال تحقيق الاستدامة في استهلاك الموارد على المستوى المحلى وزيادة وصول الفقراء إلى الغذاء الصحي، ويمثل رؤية وممارسات جديدة فعالة تجمع بين السلامة البيئية مع التوزيع العادل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمام الفقراء، ويعالج أهم المشكلات الناتجة عن زيادة معادلات التفاوت الشديد غير المقبولة بين الفئات الموجودة بالمجتمع بسبب الممارسات السلبية لنماذج التنمية التقليدية، ويعالج أيضًا مجموعة من المشكلات البيئية التي تهدد النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان وتغير المناخ العالمي، ويهدف إلى وتوفير الأمن الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الخدمات الصديقة للبيئة مثل المباني الخضراء ووظائف ذوى الياقات الخضراء والطاقة المتجددة.

وبرغم كثرة الدراسات الحديثة التي تناولت الاقتصاد الأخضر والنتائج الإيجابية التي توصلت إليها باعتباره واحدة من الاستراتيجيات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتوفر من خلالها سبل تحقيق الاستدامة البيئية، إلا أن الجمعيات الأهلية لا زالت ليس لها حضور كبير في هذا المجال، وفي حاج ملحة لمقومات لتدعيم ممارساتها من منطلق المسئولية مهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها تنظيم المجتمع بصفة خاصة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق عرضه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في: "تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، في محاولة يمكن أن تفتح المجال لإجراء دراسات وأبحاث علمية أخرى تبحث في كيفية تدعيم ممارسات الاقتصاد الأخضر في مؤسسات ومنظمات القطاع الأهلي، وإيجاد دور فاعل لمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها تنظيم المجتمع في تحقيق أهدافه وغاياته التي تسهم بالأساس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والرفاه الاجتماعي.

ثانيًا: مفاهيم البحث:

اعتمد البحث على مفهومين أساسية نشير إليها فيما يلي:

١- مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy :

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعرض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية البيئية" (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٢). ويعرفه الكواز (٢٠١٤، ٢) بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاه للبشر وإنصاف اجتماعي، وذلك في ظل خفض جوهري للندرة البيئية.

ويمكن قياس الاقتصاد الأخضر إجرائيًا وفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية وفقًا المؤشرات التالية– :

- **المؤشرات الاقتصادي للاقتصاد الأخضر:** وهى التي تهتم بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استثمار الموارد الطبيعية.
- **المؤشرات الاجتماعي للاقتصاد الأخضر:** وهي ما يتميز به الاقتصاد الأخضر؛ لأنه يمثل الجانب الإنساني فيه، والذي يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الاجتماعي بالمجتمع.
- **المؤشرات البيئية للاقتصاد الأخضر:** وتركز على إحداث التكيف بين آليات النظام البيئي وبين الممارسات والأنشطة البيئية لسكان المجتمع.
- **المؤشرات التكنولوجية للاقتصاد الأخضر:** وتهتم باستخدام التكنولوجيا في استثمار الموارد البيئية من جهة، وحل المشكلات والتصدي للمخاطر البيئية من جهة أخرى، باستخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق أضرار بالبيئة وصحة سكان المجتمع المحلي.
- **المؤشرات القيمية للاقتصاد الأخضر:** وتهتم هذا البعد بتدعيم قيم المواطنة الخضراء من خلال نشر القيم والعادات والسلوكيات البيئية، ورفع درجة وعي المواطن بالمشكلات البيئية، وتوعية المواطنين بخطورة ممارساتهم الخاطئة على البيئة بيئيًا، واقتصاديًا، وصحيًا، واجتماعيًا.

٢- مفهوم الاستدامة البيئية Environmental Sustainability :

تعرف الاستدامة البيئية بأنها: حق الجيل الحاضر في التمتع باستغلال الثروات الطبيعية، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات، من خلال بعدين أساسيين، إحداث التوازن بين عملية التنمية باستخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، والمحافظة على الأرض والاعتناء بها لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل (حامد والغمري، ٢٠٠٧، ١٦). ويعرفها العمرو (٢٠١٢، ١٠) الاستدامة بأنها هي قدرة الفرد والمجتمع على استغلال موارد البيئة الحالية دون المساس بحق الأجيال القادمة فيها.

ويمكن قياس الاستدامة البيئية إجرائيًا وفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية وفقًا للمؤشرات التالية:

–

- **الوعي البيئي المستدام:** ويعتبر الوسيلة الفعالة التي يمكن لمن يمتلكها أن يحسن التعامل بها والتفاعل من خلالها مع مكونات البيئة التي يعيش فيها، وأن يسهم إسهامًا فاعلا في حل مشكلاتها المختلفة.
- **المسئولية البيئية المستدامة:** وتركز على التزام المؤسسات تجاه المجتمع ككل بحماية وتحسين سلامة البيئة واتخاذها ضمن مجالات اهتمامها الأولية.
- **العدالة البيئية:** ويركز على اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر التلوث البيئي في المجتمعات المحلية، بما يساهم في حماية وسلامة النظم البيئية، واستدامة الموارد والخدمات.
- **الأمن البيئي:** ويركز على مجموعة الخدمات والبرامج والأنشطة التي تستهدف إشباع الاحتياجات البيئية لسكان المجتمعات المحلية، والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لتحقيق الأمن البيئي.

ثالثًا: أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداة "**تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، مؤداها: –

١– تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٢– تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٣– تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٤– تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٥– تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

رابعًا: تساؤلات البحث:

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداة "**ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**"، وينبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية، مؤداها: –

١– ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٢– ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٣– ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٤– ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٥– ما مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

خامسًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١) **نوع البحث:** ينتمى هذا البحث إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتحليل متغير ما، حيث تحاول الدراسة الحالية وصف وتحليل استجابات الخبراء الأكاديميين والميدانيين في مجال البيئة حول مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٢) **المنهج المستخدم:** وتم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة للخبراء، وبلغ عددهم (٩١) مفردة.

٣) **أدوات البحث:** اعتمد الباحث في هذه الدراسة في جمع البيانات على دليل مقابلة حول "مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، مطبقة على الخبراء الأكاديميين والميدانيين في مجال البيئة.

٤) **مجالات البحث:**

أ– **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة على الخبراء الأكاديميين بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بجمهورية مصر العربية والوطن العربي، والعديد من المؤسسات والتنظيمات الأهلية العاملة في مجال البيئة.

ب– **المجال البشري:** تم تطبيق الدراسة على عينة عددها (٩١) مفردة، ويمكن توضيح خصائص أفراد عينة البحث من خلال مجموعة المتغيرات الموضحة، كالتالي:

جدول رقم (١)

يوضح خصائص عينة الدراسة من الخبراء الأكاديميين والميدانيين الذين أدلو باستجاباتهم على دليل المقابلة "مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية الاقتصاد الأخضر لتحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية" (ن = ٩١)

الصفة	الاستجابة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	ملاحظات
النوع	ذكر.	43	47%	
	أنثى.	48	53%	
	الإجمالي	٩١	١٠٠	
السن	أقل من ٣٥ سنة.	16	18%	
	من ٣٥ ـ ٤٥ سنة.	31	34%	
	من ٤٥ ـ ٥٥ سنة.	20	22%	
	من ٥٥ ـ ٦٥ سنة.	21	23%	
	من ٦٥ ـ ٧٥ سنة.	2	2%	
	٧٥ سنة فأكثر.	1	1%	
	الإجمالي	٩١	١٠٠	
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٣ سنوات.	6	7%	
	من ٣ إلى ٥ سنوات.	11	12%	
	من ٥ إلى ١٠ سنوات.	11	12%	
	١٠ سنوات فأكثر.	63	69%	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
نوع الخبرة	خبير أكاديمي	64	70%	
	خبير ميداني	27	30%	
	الإجمالي	٩١	١٠٠	
الدرجة العلمية	مدرس.	19	21%	
	أستاذ مساعد.	15	16%	
	أستاذ.	23	25%	
	أستاذ متفرغ.	7	8%	
	خبير ميداني	27	30%	
	الإجمالي	٩١	١٠٠	

ويوضح الجدول السابق البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقًا لمتغيرات النوع، والسن، وعدد سنوات الخبرة، ونوع الخبرة، والدرجة العلمية، للخبراء أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على دليل المقابلة "مقومات ممارسة الجمعيات الاهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية".

ت– المجال الزمني: وهو فترة إجراء الدراسة بشقيها النظري والميداني.

سادسًا: عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة المرتبطة باستبيان "معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية". المطبق على أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية مجال الدراسة الراهنة.

١- **تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٢)

يوضح البعد الأول: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٩١)

كود العبارة	العبـــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T2_D1_ph 1	تنفيذ شراكات مع المؤسسات البيئية المهتمة بتحسين المستوى الاقتصادي للفقراء.	80	88%	10	11%	1	1%	261	87.00	7.05	17.40	2.87	0.371	95.60	2
T2_D1_ph 2	الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة مثل: (الطاقة الشمسية – طاقة الرياح).	68	75%	15	16%	8	9%	242	80.67	6.54	16.13	2.66	0.636	88.64	9
T2_D1_ph 3	تشجيع مبادرات الاستثمار في المشروعات البيئية.	75	82%	14	15%	2	2%	255	85.00	6.89	17.00	2.80	0.453	93.41	4
T2_D1_ph 4	تقديم تمويل لسداد ديون المتعثرين من الفلاحين والمزارعين.	53	58%	30	33%	8	9%	227	75.67	6.13	15.13	2.49	0.656	83.15	11
T2_D1_ph 5	توضيح العائد الاقتصادي لزراعة أسطح المباني للمواطنين.	64	70%	22	24%	5	5%	241	80.33	6.51	16.07	2.65	0.584	88.28	10
T2_D1_ph 6	تقديم مساعدات للمزارعين لاستخدام وسائل الري بالتنقيط في الزراعة.	69	76%	14	15%	8	9%	243	81.00	6.57	16.20	2.67	0.633	89.01	8
T2_D1_ph 7	تدريب المواطنين على طرق زيادة الدخل من الزراعات العضوية.	72	79%	13	14%	6	7%	248	82.67	6.70	16.53	2.73	0.579	90.84	5
T2_D1_ph 8	تقديم برامج توعية بالأنشطة الصديقة للبيئة المدرة والموفرة للدخل.	82	90%	8	9%	1	1%	263	87.67	7.11	17.53	2.89	0.348	96.34	1
T2_D1_ph 9	توفير فرص للحصول على القروض الخضراء لعمل المشروعات البيئية.	66	73%	20	22%	5	5%	243	81.00	6.57	16.20	2.67	0.578	89.01	8
T2_D1_ph 10	توفير فرص عمل خضراء للتقليل من الانبعاثات الكربونية.	67	74%	19	21%	5	5%	244	81.33	6.59	16.27	2.68	0.575	89.38	7
T2_D1_ph 11	تقديم الدعم اللازم للمواطنين لإنتاج السلع البيئية الصديقة للبيئة.	70	77%	17	19%	4	4%	248	82.67	6.70	16.53	2.73	0.539	90.84	5
T2_D1_ph 12	العمل في مجال تدوير المخلفات سواء الزراعية أو غيرها للاستفادة منها.	76	84%	13	14%	2	2%	256	85.33	6.92	17.07	2.81	0.445	93.77	3
T2_D1_ph 13	الاهتمام بالاستثمار في مشروعات الإنتاج السمكي والمزارع السمكية.	65	71%	20	22%	6	7%	241	80.33	6.51	16.07	2.65	0.603	88.28	10
T2_D1_ph 14	التبليغ المستمر عن محاولات التعدي على الأراضي الزراعية والموارد المائية.	69	76%	17	19%	5	5%	246	82.00	6.65	16.40	2.70	0.568	90.11	6
T2_D1_ph 15	تحسين الأوضاع الاقتصادية لجامعي القمامة.	67	74%	18	20%	6	7%	243	81.00	6.57	16.20	2.67	0.597	89.01	8
	البعد ككل							مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								3701	1233.67	100.00	246.73	2.71	0.4021	90.38	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢)، والذي يوضح "**البعد الأول: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**تقديم برامج توعية بالأنشطة الصديقة للبيئة المدرة والموفرة للدخل.**"، وبقوة نسبية (٩٦.٣٤٪)، ونسبة مرجحة (٧.١١٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**تنفيذ شراكات مع المؤسسات البيئية المهتمة بتحسين المستوى الاقتصادي للفقراء.**"، وبقوة نسبية (٩٥.٦٠٪)، ونسبة مرجحة (٧.٠٥٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**العمل في مجال تدوير المخلفات سواء الزراعية أو غيرها للاستفادة منها.**"، وبقوة نسبية (٩٣.٧٧٪)، ونسبة مرجحة (٦.٩٢٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**تشجيع مبادرات الاستثمار في المشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٩٣.٤١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨٩٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**تدريب المواطنين على طرق زيادة الدخل من الزراعات العضوية.**"، وعبارة "**تقديم الدعم اللازم للمواطنين لإنتاج السلع البيئية الصديقة للبيئة.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٨٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٠٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**التبليغ المستمر عن محاولات التعدي على الأراضي الزراعية والموارد المائية.**"، وبقوة نسبية (٩٠.١١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٥٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**توفير فرص عمل خضراء للتقليل من الانبعاثات الكربونية.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٣٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٩٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**تقديم مساعدات للمزارعين لاستخدام وسائل الري بالتنقيط في الزراعة.**"، وعبارة "**توفير فرص للحصول على القروض الخضراء لعمل المشروعات البيئية.**"، وعبارة "**تحسين الأوضاع الاقتصادية لجامعي القمامة.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٠١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٧٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة مثل: (الطاقة الشمسية – طاقة الرياح).**"، وبقوة نسبية (٨٨.٦٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٤٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**توضيح العائد الاقتصادي لزراعة أسطح المباني للمواطنين.**"، وعبارة "**الاهتمام بالاستثمار في مشروعات الإنتاج السمكي والمزارع السمكية.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٢٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥١٪).

١١)في الترتيب (الحادي عشر) جاءت عبارة "**تقديم تمويل لسداد ديون المتعثرين من الفلاحين والمزارعين.**"، وبقوة نسبية (٨٣.١٥٪)، ونسبة مرجحة (٦.١٣٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٠١)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٣٣.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤٦.٧٣)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧١)، وانحراف معياري مقداره (٠.٤٠٢١)، وقوة نسبية بلغت (٩٠.٣٨٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن هناك **نسبة موافقة مرتفعة** على البعد الأول: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٢- تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

جدول رقم (٣)

يوضح البعد الثاني: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٩١)

كود العبارة	العبـــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								

كود العبارة	العبـــــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
T2_D2_ph1	تدريب الأهالي على الأساليب الصحيحة لإشباع الاحتياجات.	75	86%	14	16%	2	2%	255	85.00	6.72	17.00	2.80	0.453	93.41	5
T2_D2_ph2	تشجيع الأهالي على إيجاد حلول للمشكلات تعتمد على مواردهم الذاتية.	78	90%	11	13%	2	2%	258	86.00	6.80	17.20	2.84	0.429	94.51	2
T2_D2_ph3	الدعوة لصياغة سياسات تنموية أكثر ارتباطاً باحتياجات المواطنين.	64	74%	23	26%	4	5%	242	80.67	6.38	16.13	2.66	0.562	88.64	10
T2_D2_ph4	تعزيز فرص مشاركة الأهالي في وضع الحلول للمشكلات البيئية.	70	80%	19	22%	2	2%	250	83.33	6.59	16.67	2.75	0.485	91.58	7
T2_D2_ph5	تشجيع الأهالي على العمل التطوعي من أجل حماية البيئة من التلوث.	79	91%	9	10%	3	3%	258	86.00	6.80	17.20	2.84	0.454	94.51	2
T2_D2_ph6	العمل على زيادة الوعي البيئي للمواطنين بمخاطر التغيرات المناخية.	81	93%	8	9%	2	2%	261	87.00	6.88	17.40	2.87	0.400	95.60	1
T2_D2_ph7	تنفيذ مشروعات بيئية للتخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب.	75	86%	14	16%	2	2%	255	85.00	6.72	17.00	2.80	0.453	93.41	5
T2_D2_ph8	تقديم برامج توعية للأهالي بأساليب التربية البيئية للأبناء.	77	89%	11	13%	3	3%	256	85.33	6.75	17.07	2.81	0.469	93.77	4
T2_D2_ph9	تدعيم جهود الشراكة الحكومية والأهلية لمعالجة قضايا البيئة والمناخ.	78	90%	10	11%	3	3%	257	85.67	6.78	17.13	2.82	0.462	94.14	3
T2_D2_ph10	مساعدة الأهالي على إيجاد قنوات اتصال قوية للتعامل مؤسسات حماية البيئية.	73	84%	13	15%	5	6%	250	83.33	6.59	16.67	2.75	0.550	91.58	7
T2_D2_ph11	توفير بيانات كافية لمتخذي القرار عن الاحتياجات البيئية للسكان المحليين.	72	83%	15	17%	4	5%	250	83.33	6.59	16.67	2.75	0.529	91.58	7
T2_D2_ph12	تشجيع القيادات الشعبية على المشاركة في جهود حماية البيئة من التلوث.	68	78%	18	21%	5	6%	245	81.67	6.46	16.33	2.69	0.571	89.74	9
T2_D2_ph13	حث الأهالي المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية على المستوى المحلي.	78	90%	9	10%	4	5%	256	85.33	6.75	17.07	2.81	0.492	93.77	4
T2_D2_ph14	تقديم برامج توعية بالمشكلات البيئية وأضرارها على الحياة الاجتماعية.	75	86%	12	14%	4	5%	253	84.33	6.67	16.87	2.78	0.512	92.67	6
T2_D2_ph15	توعية الأهالي بضرورة إنشاء مقالب للقمامة بعيدة عن المناطق السكنية.	69	79%	17	20%	5	6%	246	82.00	6.49	16.40	2.70	0.568	90.11	8
البعد ككل		مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة		مجموع النسب المرجحة		المتوسط المرجح							
		3792		1264.00		100.00		252.80				2.78	0.3477	92.60	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٣)، والذي يوضح "**البعد الثاني: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**العمل على زيادة الوعي البيئي للمواطنين بمخاطر التغيرات المناخية.**"، وبقوة نسبية (٩٥.٦٠٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨٨٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**تشجيع الأهالي على إيجاد حلول للمشكلات تعتمد على مواردهم الذاتية.**"، وعبارة "**تشجيع الأهالي على العمل التطوعي من أجل حماية البيئة من التلوث.**"، وبقوة نسبية (٩٤.٥١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨٠٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**تدعيم جهود الشراكة الحكومية والأهلية لمعالجة قضايا البيئة والمناخ.**"، وبقوة نسبية (٩٤.١٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٨٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**تقديم برامج توعية للأهالي بأساليب التربية البيئية للأبناء.**"، وعبارة "**حث الأهالي المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية على المستوى المحلي.**" وبقوة نسبية (٩٣.٧٧٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٥٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**تدريب الأهالي على الأساليب الصحيحة لإشباع الاحتياجات.**"، وعبارة "**تنفيذ مشروعات بيئية للتخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب.**"، وبقوة نسبية (٩٣.٤١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٢٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**تقديم برامج توعية بالمشكلات البيئية وأضرارها على الحياة الاجتماعية.**"، وبقوة نسبية (٩٢.٦٧٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٧٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**تعزيز فرص مشاركة الأهالي في وضع الحلول للمشكلات البيئية.**"، وعبارة "**مساعدة الأهالي على إيجاد قنوات اتصال قوية للتعامل مؤسسات حماية البيئية.**"، وعبارة "**توفير بيانات كافية لمتخذي القرار عن الاحتياجات البيئية للسكان المحليين.**"، وبقوة نسبية (٩١.٥٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٩٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**توعية الأهالي بضرورة إنشاء مقالب للقمامة بعيدة عن المناطق السكنية.**"، وبقوة نسبية (٩٠.١١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٤٩٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**تشجيع القيادات الشعبية على المشاركة في جهود حماية البيئة من التلوث.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٧٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٤٦٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**الدعوة لصياغة سياسات تنموية أكثر ارتباطاً باحتياجات المواطنين.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٦٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٣٨٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٩٢)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٦٤.٠٠)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٥٢.٨٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧٨)، وانحراف معياري مقداره (٠.٣٤٧٧)، وقوة نسبية بلغت (٩٢.٦٠٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن هناك **نسبة موافقة مرتفعة** على البعد الثاني: مقومات ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٣- تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

جدول رقم (٤)

يوضح البعد الثالث: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.(ن= ٩١)

كود العبارة	العبـــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T2_D3_ph1	المشاركة في المشروعات البيئية كتغطية المصارف والترع وردم البرك والمستنقعات.	68	78%	15	17%	8	9%	242	80.67	6.46	16.13	2.66	0.636	88.64	11
T2_D3_ph2	تنفيذ أنشطة مستمرة للتوعية بخطورة التغيرات المناخية.	73	84%	15	17%	3	3%	252	84.00	6.73	16.80	2.77	0.496	92.31	3
T2_D3_ph3	الوقوف ضد محاولات البناء على الأراضي الزراعية، والمحافظة المساحات الخضراء.	69	79%	20	23%	2	2%	249	83.00	6.65	16.60	2.74	0.491	91.21	5
T2_D3_ph4	القيام بحملات لتشجير وتنظيف الشوارع الرئيسية، والحدائق والمتنزهات.	78	90%	11	13%	2	2%	258	86.00	6.89	17.20	2.84	0.429	94.51	2
T2_D3_ph5	رصد أماكن إلقاء القمامة والقمامة في الأحياء السكنية وإزالتها.	78	90%	11	13%	2	2%	258	86.00	6.89	17.20	2.84	0.429	94.51	2
T2_D3_ph6	تدريب الأهالي على استخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة.	68	78%	19	22%	4	5%	246	82.00	6.57	16.40	2.70	0.548	90.11	8
T2_D3_ph7	تشجيع المواطنين على استخدام وسائل نقل ومواصلات تستخدم الغاز الطبيعي.	68	78%	18	21%	5	6%	245	81.67	6.54	16.33	2.69	0.571	89.74	9

كود العبارة	العبـــــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
T2_D3_ph8	تنفيذ مشروعات بحثية تهتم بسبل التخفيف من تدهور الأراضي الزراعية وتصحرها.	70	80%	16	18%	5	6%	247	82.33	6.59	16.47	2.71	0.563	90.48	7
T2_D3_ph9	تقديم حوافز قيمة للفلاحين على إعادة تدوير المخلفات الزراعية.	70	80%	18	21%	3	3%	249	83.00	6.65	16.60	2.74	0.513	91.21	5
T2_D3_ph10	تشجيع المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة الموفرة للمياه.	70	80%	18	21%	3	3%	249	83.00	6.65	16.60	2.74	0.513	91.21	5
T2_D3_ph11	توعية الأهالي بالقرارات والتشريعات البيئية التي تحد من التلوث البيئي.	79	91%	10	11%	2	2%	259	86.33	6.91	17.27	2.85	0.420	94.87	1
T2_D3_ph12	تنفيذ مبادرات للتقليل من البصمة الكربونية والانبعاثات الضارة.	72	83%	13	15%	6	7%	248	82.67	6.62	16.53	2.73	0.579	90.84	6
T2_D3_ph13	تنمية وعي الأهالي بطرق ترشيد استخدام الطاقة (مياه – كهرباء – غاز).	73	84%	13	15%	5	6%	250	83.33	6.67	16.67	2.75	0.550	91.58	4
T2_D3_ph14	تدريب الأهالي على أساليب تدوير القمامة والمخلفات بالمنزل.	72	83%	15	17%	4	5%	250	83.33	6.67	16.67	2.75	0.529	91.58	4
T2_D3_ph15	توفير خدمات الإسكان للأهالي المتضررين من الكوارث والأزمات.	69	79%	15	17%	7	8%	244	81.33	6.51	16.27	2.68	0.612	89.38	10
البعد ككل		مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة		مجموع النسب المرجحة									
		3746		1248.67		100.00									
		249.73										2.74	0.3884	91.48	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤)، والذي يوضح "**البعد الثالث: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**توعية الأهالي بالقرارات والتشريعات البيئية التي تحد من التلوث البيئي.**"، وبقوة نسبية (٩٤.٨٧٪)، ونسبة مرجحة (٦.٩١٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**القيام بحملات لتشجير وتنظيف الشوارع الرئيسية، والحدائق والمتنزهات.**"، وعبارة "**رصد أماكن إلقاء النفايات والقمامة في الأحياء السكنية وإزالتها.**" وبقوة نسبية (٩٤.٥١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٥٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**تنفيذ أنشطة مستمرة للتوعية بخطورة التغيرات المناخية.**"، وبقوة نسبية (٩٢.٣١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٣٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**تنمية وعي الأهالي بطرق ترشيد استخدام الطاقة (مياه – كهرباء – غاز).**"، وعبارة "**تدريب الأهالي على أساليب تدوير القمامة والمخلفات بالمنزل.**"، وبقوة نسبية (٩١.٥٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٧٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**تقديم حوافز قيمة للفلاحين على إعادة تدوير المخلفات الزراعية.**"، وعبارة "**تشجيع المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة الموفرة للمياه.**"، وبقوة نسبية (٩١.٢١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٥٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**تنفيذ مبادرات للتقليل من البصمة الكربونية والانبعاثات الضارة.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٨٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٢٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**تنفيذ مشروعات بحثية تهتم بسبل التخفيف من تدهور الأراضي الزراعية وتصحرها.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٤٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٩٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**تدريب الأهالي على استخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة.**"، وبقوة نسبية (٩٠.١١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٧٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**تشجيع المواطنين على استخدام وسائل نقل ومواصلات تستخدم الغاز الطبيعي.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٧٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٤٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**توفير خدمات الإسكان للأهالي المتضررين من الكوارث والأزمات.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٣٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥١٪).

١١)في الترتيب (الحادي عشر) جاءت عبارة "**المشاركة في المشروعات البيئية كتغطية المصارف والترع وردم البرك والمستنقعات.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٦٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٤٦٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٤٦)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٤٨.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤٩.٧٣)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧٤)، وانحراف معياري مقداره (٠.٣٨٨٤)، وقوة نسبية بلغت (٩١.٤٨٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن هناك **نسبة موافقة مرتفعة** على البعد الثالث: مقومات ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٤- **تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٥)

يوضح البعد الرابع: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٩١)

كود العبارة	العبـــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T2_D4_ph1	تنظيم مبادرات مجتمعية لمحو الأمية الرقمية بالمجتمعات المحلية.	65	75%	22	25%	4	5%	243	81.00	6.70	16.20	2.67	0.559	89.01	5
T2_D4_ph2	استخدام البريد الإلكتروني في إرسال المكاتبات بدلاً من الطباعة الورقية.	55	63%	29	33%	7	8%	230	76.67	6.34	15.33	2.53	0.638	84.25	9
T2_D4_ph3	تنفيذ فاعليات بيئية عبر المنصات الالكترونية (مايكروسوفت تيمز – زوم- الخ).	60	69%	26	30%	5	6%	237	79.00	6.54	15.80	2.60	0.594	86.81	8
T2_D4_ph4	توعية الأهالي بطرق استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.	69	79%	19	22%	3	3%	248	82.67	6.84	16.53	2.73	0.518	90.84	2
T2_D4_ph5	تصميم مشروعات قائمة على تكنولوجيا إعادة التدوير وادارة النفايات بأنواعها.	70	80%	14	16%	7	8%	245	81.67	6.76	16.33	2.69	0.609	89.74	4
T2_D4_ph6	ترويج الخدمات والمنتجات عن طريق التسويق الالكتروني.	57	66%	25	29%	9	10%	230	76.67	6.34	15.33	2.53	0.672	84.25	9
T2_D4_ph7	تدريب أصحاب المشروعات على سبل استخدام التكنولوجيا في الإنتاج النظيف.	63	72%	21	24%	7	8%	238	79.33	6.57	15.87	2.62	0.628	87.18	7
T2_D4_ph8	الاستعانة بخبرات المؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا الخضراء.	70	80%	14	16%	7	8%	245	81.67	6.76	16.33	2.69	0.609	89.74	4
T2_D4_ph9	استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في رصد المخاطر والتغيرات البيئية.	64	74%	18	21%	9	10%	237	79.00	6.54	15.80	2.60	0.665	86.81	8
T2_D4_ph10	استخدام التكنولوجيا التي تساعد على الحد من انبعاث الغازات السامة.	64	74%	20	23%	7	8%	239	79.67	6.59	15.93	2.63	0.626	87.55	6
T2_D4_ph11	تدعيم أصحاب المشروعات التي تقدم منتجات خضراء صديقة للبيئة.	75	86%	12	14%	4	5%	253	84.33	6.98	16.87	2.78	0.512	92.67	1
T2_D4_ph12	الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات.	70	80%	16	18%	5	6%	247	82.33	6.81	16.47	2.71	0.563	90.48	3
T2_D4_ph13	توجيه العملاء باستمرار نحو سبل استخدام التكنولوجيا النظيفة في الحياة اليومية.	70	80%	16	18%	5	6%	247	82.33	6.81	16.47	2.71	0.563	90.48	3
T2_D4_ph14	تشجيع المستفيدين على استخدام وسائل تكنولوجيا ذات أنماط إنتاج واستهلاك	67	77%	18	21%	6	7%	243	81.00	6.70	16.20	2.67	0.597	89.01	5

كود العبارة	العبـــــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
	مستدامة.														
T2_D4_ph15	تنفيذ فعاليات الكترونية للتوعية بأهمية التحول للاقتصاد الأخضر.	69	79%	14	16%	8	9%	243	81.00	6.70	16.20	2.67	0.633	89.01	5
البعد ككل								مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								3625	1208.33	100.00	241.67	2.66	0.4698	88.52	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥)، والذي يوضح "**البعد الرابع: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**تدعيم أصحاب المشروعات التي تقدم منتجات خضراء صديقة للبيئة.**"، وبقوة نسبية (٩٢.٦٧٪)، ونسبة مرجحة (٦.٩٨٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**توعية الأهالي بطرق استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٨٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨٤٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات.**"، وعبارة "**توجيه العملاء باستمرار نحو سبل استخدام التكنولوجيا النظيفة في الحياة اليومية.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٤٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨١٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**تصميم مشروعات قائمة على تكنولوجيا إعادة التدوير وإدارة النفايات بأنواعها.**"، وعبارة "**الاستعانة بخبرات المؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا الخضراء.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٧٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٦٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**تنظيم مبادرات مجتمعية لمحو الأمية الرقمية بالمجتمعات المحلية.**"، وعبارة "**تشجيع المستفيدين على استخدام وسائل تكنولوجيا ذات أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.**"، وعبارة "**تنفيذ فعاليات الكترونية للتوعية بأهمية التحول للاقتصاد الأخضر.**"، وبقوة نسبية (٨٩.٠١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٠٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**استخدام التكنولوجيا التي تساعد على الحد من انبعاث الغازات السامة.**"، وبقوة نسبية (٨٧.٥٥٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٩٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**تدريب أصحاب المشروعات على سبل استخدام التكنولوجيا في الإنتاج النظيف.**"، وبقوة نسبية (٨٧.١٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٧٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**تنفيذ فاعليات بيئية عبر المنصات الالكترونية (مايكروسوفت تيمز – زوم– إلخ).**"، وعبارة "**استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في رصد المخاطر والتغيرات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٨٦.٨١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٤٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**استخدام البريد الإلكتروني في إرسال المكاتبات بدلاً من الطباعة الورقية.**"، وعبارة "**ترويج الخدمات والمنتجات عن طريق التسويق الإلكتروني.**"، وبقوة نسبية (٨٤.٢٥٪)، ونسبة مرجحة (٦.٣٤٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٦٢٥)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٠٨.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤١.٦٧)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٦٦)، وانحراف معياري مقداره (٠.٤٦٩٨)، وقوة نسبية بلغت (٨٨.٥٢٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن هناك **نسبة موافقة مرتفعة** على البعد الرابع: مقومات ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٥- **تحديد مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٦)

يوضح البعد الخامس: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٩١)

كود العبارة	العبـــــــــارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T2_D5_ph1	توضيح أهمية تغيير أنماط الاستهلاك في حماية البيئة للمواطنين.	75	86%	11	13%	5	6%	252	84.00	6.77	16.80	2.77	0.539	92.31	2
T2_D5_ph2	حث الأهالي على احترام وتقدير البيئة والتعايش معها بشكل مستدام.	73	84%	12	14%	6	7%	249	83.00	6.69	16.60	2.74	0.574	91.21	5
T2_D5_ph3	تشجيع المواطنين على فهم التأثيرات السلبية للتلوث والتدمير البيئي.	72	83%	12	14%	7	8%	247	82.33	6.64	16.47	2.71	0.602	90.48	7
T2_D5_ph4	استثارة الأهالي للتفكير بتبعات سلوكياتهم الحالية على الأجيال القادمة.	73	84%	11	13%	7	8%	248	82.67	6.66	16.53	2.73	0.598	90.84	6
T2_D5_ph5	التأكيد على حق الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة نظيفة وصحية وجميلة.	68	78%	15	17%	8	9%	242	80.67	6.50	16.13	2.66	0.636	88.64	8
T2_D5_ph6	شرح آثار الممارسات الاستهلاكية الخاطئة (الإسراف، التبذير، الترف) على البيئة.	74	85%	10	11%	7	8%	249	83.00	6.69	16.60	2.74	0.593	91.21	5
T2_D5_ph7	توجيه سلوك الأهالي نحو المحافظة على مكونات البيئة في البر والبحر والجو.	72	83%	12	14%	7	8%	247	82.33	6.64	16.47	2.71	0.602	90.48	7
T2_D5_ph8	توجيه المواطنين نحو تصحيح معتقداتهم السلبية تجاه البيئة.	77	89%	7	8%	7	8%	252	84.00	6.77	16.80	2.77	0.579	92.31	2
T2_D5_ph9	توجيه سلوك المواطنين نحو سبل التكيف مع التغيرات المناخية.	77	89%	6	7%	8	9%	251	83.67	6.74	16.73	2.76	0.603	91.94	3
T2_D5_ph10	حث المواطنين على التوازن والاعتدال من الاستهلاك الرشيد لموارد البيئة.	77	89%	9	10%	5	6%	254	84.67	6.82	16.93	2.79	0.527	93.04	1
T2_D5_ph11	توعية الأهالي بدور التنشئة الاجتماعية للأبناء في المحافظة على موارد البيئة.	74	85%	11	13%	6	7%	250	83.33	6.72	16.67	2.75	0.569	91.58	4
T2_D5_ph12	توجيه المواطنين نحو استخدام موارد البيئة بشكل سلمي وعدم الاستغلال الجائر لها.	74	85%	11	13%	6	7%	250	83.33	6.72	16.67	2.75	0.569	91.58	4
T2_D5_ph13	تعزيز مشاركة الأهالي في الفاعليات المهتمة بالاقتصاد الأخضر.	68	78%	15	17%	8	9%	242	80.67	6.50	16.13	2.66	0.636	88.64	8
T2_D5_ph14	تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرضون لها في بيئتهم.	71	82%	15	17%	5	6%	248	82.67	6.66	16.53	2.73	0.559	90.84	6
T2_D5_ph15	حث المواطنين على المشاركة في رصد المخاطر والملوثات البيئية.	66	76%	18	21%	7	8%	241	80.33	6.48	16.07	2.65	0.621	88.28	9
البعد ككل								مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								3722	1240.67	100.00	248.13	2.73	0.5122	90.89	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦)، والذي يوضح "**البعد الخامس: مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات**

المحليـــة"، ويتضـــح أن هـــذه الاســـتجابات أنهـــا جـــاءت مرتبـــة وفـــق القـــوة النســـبية والنســـبة المرجحـــة، كمـــا يلي:

١)فـي الترتيـب (الأول) جـاءت عبـارة "**حـث المـواطنين علـى التـوازن والاعتـدال مـن الاسـتهلاك الرشـيد لموارد البيئة.**"، وبقوة نسبية (٩٣.٠٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٨٢٪).

٢)فـي الترتيـب (الثـاني) جـاءت عبـارة "**توضـيح أهميـة تغييـر أنمـاط الاسـتهلاك فـي حمايـة البيئـة للمـواطنين.**"، وعبـارة "**توجيـه المـواطنين نحـو تصـحيح معتقـداتهم السـلبية تجـاه البيئـة.**"، وبقـوة نسبية (٩٢.٣١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٧٪).

٣)فـي الترتيـب (الثالـث) جـاءت عبـارة "**توجيـه سـلوك المـواطنين نحـو سـبل التكيـف مـع التغيـرات المناخية.**"، وبقوة نسبية (٩١.٩٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٤٪).

٤)فـي الترتيـب (الرابـع) جـاءت عبـارة "**توعيـة الأهـالي بـدور التنشـئة الاجتماعيـة للأبنـاء فـي المحافظـة علـى مـوارد البيئـة.**"، وعبـارة "**توجيـه المـواطنين نحـو اسـتخدام مـوارد البيئـة بشـكل سلمي وعدم الاستغلال الجائر لها.**"، وبقوة نسبية (٩١.٥٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٧٢٪).

٥)فـي الترتيـب (الخـامس) جـاءت عبـارة "**حـث الأهـالي علـى احتـرام وتقـدير البيئـة والتعـايش معهـا بشـكل مسـتدام.**"، وعبـارة "**شـرح آثـار الممارسـات الاسـتهلاكية الخاطئـة (الإسـراف، التبـذير، الترف) على البيئة.**"، وبقوة نسبية (٩١.٢١٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٩٪).

٦)فـي الترتيـب (السـادس) جـاءت عبـارة "**اسـتثارة الأهـالي للتفكيـر بتبعـات سـلوكياتهم الحاليـة علـى الأجيـال القادمـة.**"، وعبـارة "**تزويـد أفـراد المجتمـع بالمعلومـات الخاصـة بالمخـاطر التـي يتعرضـون لها في بيئتهم.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٨٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٦٪).

٧)فـي الترتيـب (السـابع) جـاءت عبـارة "**تشـجيع المـواطنين علـى فهـم التـأثيرات السـلبية للتلـوث والتـدمير البيئـي.**"، وعبـارة "**توجيـه سـلوك الأهـالي نحـو المحافظـة علـى مكونـات البيئـة فـي البـر والبحر والجو.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٤٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٦٤٪).

٨)فـي الترتيـب (الثـامن) جـاءت عبـارة "**التأكيـد علـى حـق الأجيـال المسـتقبلية فـي العـيش فـي بيئـة نظيفـة وصـحية وجميلـة.**"، وعبـارة "**تعزيـز مشـاركة الأهـالي فـي الفاعليـات المهتمـة بالاقتصـاد الأخضر.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٦٤٪)، ونسبة مرجحة (٦.٥٠٪).

٩)فـي الترتيـب (التاسـع) جـاءت عبـارة "**حـث المـواطنين علـى المشـاركة فـي رصـد المخـاطر والملوثـات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٢٨٪)، ونسبة مرجحة (٦.٤٨٪).

ويتضـح مـن هـذه الاسـتجابات أنهـا تتـوزع توزيعـاً إحصـائياً وفـق مجمـوع التكـرارات المرجحـة بمقـدار (٣٧٢٢)، ومجمـوع أوزان مرجحـة لهـذه التكـرارات بمقـدار (١٢٤٠.٦٧)، ومتوسـط مـرجح مقـداره (٢٤٨.١٣)، ومتوسـط حسـابي عـام مقـداره (٢.٧٣)، وانحـراف معيـاري مقـداره (٠.٥١٢٢)، وقـوة نسـبية بلغـت (٩٠.٨٩٪)، وهـذا التوزيـع الاحصـائي يـدل علـى أن هنـاك **نسـبة موافقـة مرتفعـة** علـى البعـد الخـامس: مقومـات ممارسـة الجمعيـات الأهليـة البعـد القيمـي للاقتصـاد الأخضـر فـي تحقيـق الاسـتدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

سابعاً: نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي: –

- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٠١)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٣٣.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤٦.٧٣)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧١)، وانحراف معياري مقداره (٠.٤٠٢١)، وقوة نسبية بلغت (٩٠.٣٨٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٩٢)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٦٤.٠٠)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٥٢.٨٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧٨)، وانحراف معياري مقداره (٠.٣٤٧٧)، وقوة نسبية بلغت (٩٢.٦٠٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد البيئي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٤٦)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٤٨.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤٩.٧٣)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧٤)، وانحراف معياري مقداره (٠.٣٨٨٤)، وقوة نسبية بلغت (٩١.٤٨٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٦٢٥)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٠٨.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤١.٦٧)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٦٦)، وانحراف معياري مقداره (٠.٤٦٩٨)، وقوة نسبية بلغت (٨٨.٥٢٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على مقومات تدعيم ممارسة الجمعيات الأهلية البعد القيمي للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموعة الاستجابات التي تتوزع توزيعًا إحصائيًا وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٣٧٢٢)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٢٤٠.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٢٤٨.١٣)،

ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٧٣)، وانحراف معياري مقداره (٠.٥١٢٢)، وقوة نسبية بلغت (٩٠.٨٩٪).

ثامنًا: توصيات البحث:

١) زيادة التمويل المقدم من الحكومة للخطط والبرامج المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
٢) تزويد المسئولين بالخبرات والمهارات المرتبطة بتنفيذ المشروعات الخضراء.
٣) تنمية الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
٤) توفير المعدات الحديثة اللازمة لجمع القمامة ونظافة الشوارع.
٥) رفع كفاءة خدمات البنية الأساسية في المدن والمناطق الريفية.
٦) تطوير السياسات والتشريعات والخطط البيئية بالمجتمعات المحلية.
٧) توفير المعلومات الكافية لدعم المشاريع البيئية للجمعيات الأهلية.
٨) زيادة الاستثمارات البيئية من أجل قطاع زراعي أكثر إنتاجية وتنوع.
٩) استحداث طرق مبتكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

مراجع البحث:

١ – المراجع العربية:

الأغا، وفيق حلمي. (٢٠٠٨). **الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة**. فلسطين: بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٠ (2 B) ، ص ص ١٧١ – ٢٣٠.

الأمم المتحدة. (٢٠١١). **برنامج الأمم المتحدة للبيئة "نحو اقتصاد اخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" مرجع لواضعي السياسات**، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الأمم المتحدة. (٢٠١٤). **تقرير الاجتماع البرلماني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣م**. نيويورك. https://www.un.org/development/desa/ar/

البتيني، مروة عمر رجب. (٢٠١٧). **تمكين الجمعيات الأهلية من تحقيق عدالة الخدمات البيئية من المنظور الأيكولوجي**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.

البرغوثي، منال عبد الرحمن محمد. (٢٠١٣). **الاقتصاد الأخضر كحل ذكي لمعضلة الدوافع الاقتصادية والمحافظة على البيئة في الأردن**. رسالة ماجيستير منشورة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية. http://search.mandumah.com/Record/900678

توفيق، محمد نجيب. (١٩٨٨). **الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث**. القاهرة. د.ط. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

حامد، سامي عبد الحميد والغمري، أيمن محمد. (٢٠٠٧). **البيئة والتلوث**. د.ط. المنصورة. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

حسن، أحمد فرغلي. (٢٠٠٧). **البيئة والتنمية المستدامة: الإطار المعرفي والتقييم الحسابي**. القاهرة. مركز تطوير الدراسات العليا ومشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي.

خليل، أسماء سيد حسن. (٢٠١٧). **التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية لنشر ثقافة الاستدامة البيئية بين طلاب الخدمة الاجتماعية: دراسة مطبقة على طلاب الفرقتين الأولى والثانية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان**. بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ٢ (٥٨). مصر. http://search.mandumah.com/Record/892061

سليم، أحمد عبد الحميد. (٢٠١٧). **متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مطبقة على الإتحاد النوعي للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم**. بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٩ (٩). ١١ – ٣٤. https://dx.doi.org/10.21608/jfss.2017.61836

عبد الرازق، شيماء حسين ربيع. (٢٠١٧). **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع**. بحث منشور في مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ٤ (٥٧). مصر. ٨٧ – ١٣٤. http://search.mandumah.com/Record/864307

العمرو، أمنية عطا الله أحمد. (٢٠١٢). **تقييم كفايات واتجاهات طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية المتعلقة بالاستدامة البيئية**. رسالة ماجيستير منشورة، الجامعة الهاشمية الأردن. ١-١٠١. http://search.mandumah.com/Record/l749602

قاسم، محمد رفعت. (٢٠٠٤). **تنظيم المجتمع –النظرية والتطبيق**. القاهرة: د.ن، د.ط.

الكواز، أحمد. (٢٠١٤). **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية**. مجلة جسر التنمية. ١١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (الأسكوا). (٢٠١١). **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية واستعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الأسكوا**، العدد الأول، نيويورك. https://archive.unescwa.org/ar/node/14883

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (٢٠١٢). **الاقتصاد الأخضر "فرص لخل الثروات ومناصب الشغل"**. تقرير اللجنة الدائمة المعنية بقضايا البيئة والتنمية الجهودية رقم ٤/ ٢٠١٢. المملكة المغربية. https://www.cese.ma

مرعي، إبراهيم بيومي والرشيدي، ملاك أحمد. (١٩٩٩). **دراسات بيئية من منظور الخدمة الاجتماعية**. القاهرة. د.ط. مركز نور الإيمان.

مرعي، إبراهيم بيومي وحبيب، جمال شحاتة. (١٩٩٧). **الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية**. بحث منشور في المؤتمر العلمي العاشر. كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم. جامعة القاهرة. (١). مصر.

ناجي، أحمد عبد الفتاح. (٢٠١٥). **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر**". الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.

يحيى، نهاد محمد كمال. (٢٠٠٠). **دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري – دراسة ميدانية وتحليلية في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥**، مصر: رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس.

٢ – المراجع الإنجليزية:

Alkon, A. H. (2008). **Black, White, and Green: Farmers Markets, Race, and the Green Economy**. Published PhD thesis. University of California, Davis. ProQuest Dissertations Publishing. https://www.proquest.com

Bina, O. (2013). **The Green Economy and Sustainable Development an Uneasy Balance?** online Research published in SAGE journals. Environment and Planning C: Government and Policy 6 (31). 1023 – 1047. https://08113tdn6-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1068/c1310j

Emas, R. (2015). **The concept of sustainable development: definition and defining principles**. In Florida international university. 1-3. https://asset-pdf.scinapse.io/prod/2184349672/2184349672.pdf

Heshmati, A. (April 2014). **An Empirical Survey of the Ramifications of a Green Economy**. IZA Discussion Paper Series No. 8078. Germany. 1 – 35. https://papers.ssrn.com/sol3/PIP_Journal.cfm?pip_jrnl=263776

Moldan, B., Janoušková, S., Hák, T. (2012). **"How to understand and measure environmental sustainability**: Indicators and targets". Ecological Indicators. 17: 4- 13. https://doi.org/10.1016/j.ecolind.2011.04.033

Musvoto, c. et al. (2015). **Imperative for an agricultural Green Economy in South Africa**. Review Article Published at South African Journal of Science. 111. 1 – 8. http://dx.doi.org/10.17159/sajs.2015/20140026

Schmitz, C. L. et al. (2012). **The relationship between social work and environmental sustainability: Implications for interdisciplinary practice**. online Research published in INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL WELFARE. 3(21). 278-286. https://doi.org/10.1111/j.1468-2397.2011.00855.x

United Nations Environment Program (UNEP). (2011). **Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication**. UNEP. Nairobi. www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/ger_final_dec_2011/Green%20EconomyReport_Final_Dec2011.pdf